

CD/PV.1105
26 May 2008

مؤتمر نزع السلاح

ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة المائة وخمس بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف

يوم الاثنين، ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٣٥

الرئيسة: السيدة فيونا باتيرسون (المملكة المتحدة)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١١٠٥ لمؤتمر نزع السلاح. وأود، قبل مباشرة الأعمال الرسمية، أن أوضح أن هذه الجلسة العامة عقدت يوم الاثنين بصفة استثنائية للسماح للسفير جون دانكن بالوفاء بمسؤولياته كأحد الرؤساء الستة في مؤتمر نزع السلاح هنا في جنيف، والوفاء، في نفس الوقت، بمسؤولياته الوطنية في اجتماع متزامن في دبلن. ولكن اضطر، مع الأسف، إلى تكريس وقت إضافي لاجتماع دبلن خلال عطلة آخر الأسبوع، ولم يتمكن السفير دانكن من العودة يوم أمس كما كان من المتوقع. وهو يقدم اعتذاراته لكافة الزملاء ولقد كلفني وأعضاء وفدنا الآخرين بمواصلة الأعمال بالنيابة عنه.

وأود أن أستهل اجتماعنا اليوم ببيان أحاول فيه توضيح الدور الذي تود تأديته المملكة المتحدة خلال فترة ترؤسها للمؤتمر، مواصلةً، إلى حد كبير، ما تقرر على مر زهاء سنتين ونصف السنة.

وأود، وقد استلمت رئاسة مؤتمر نزع السلاح، أن أبدأ بالإعراب، بالنيابة عن وفد المملكة المتحدة، عن شكرنا الصادق لزميلنا الأوكراني، السفير يفهين بيرشيدا، لما أنجزه ووفده من عمل قيم في غضون الأسابيع الأربعة التي ترأسوا فيها المؤتمر. ولقد شهدت تلك الفترة، في مطلع الدورة الثانية، تعزيز توافق الآراء حول ضرورة استئناف العمل، وعلى وجه التحديد الرغبة في اعتماد الوثيقة CD/1840 كبرنامج عمل.

إن المملكة المتحدة من الدعاة بقوة إلى نزع السلاح المتعددة الأطراف وتدعم الجهود المبذولة لإدامة وتعزيز الأمن الدولي عن طريقه. ولمؤتمر نزع السلاح، الذي يعتبر عماد هذا الهيكل المتعدد الأطراف، تاريخ عريق ومشرف في هذا المجال. ولكننا ندرك جميعاً أن الإدراك أن العقد الماضي تميّز بدرجة من الركود والضيق.

ولقد طلب إلينا وزير الدفاع في المملكة المتحدة، في بيانه المقدم إلى هذا المؤتمر في شهر شباط/فبراير، أن "نضاعف جهودنا" لإحراز تقدم في مناقشاتنا وإيجاد الحلول. وبفضل النجاح الذي أحرزناه بإنشاء محفل الرؤساء الستة، وتوافق الآراء الناشئ حول مشاريع البيانات المقدمة مؤخراً بدأنا أخيراً نرى بصيص أمل في نهاية عقد قائم. حان الأوان لنثبت بمباشرة أعمالنا من جديد رغبتنا في خلق عالم تسوده درجة أكبر من الأمن والنظام.

شهدنا في غضون الجلسات العامة المعقودة في عام ٢٠٠٨ تتالي شخصيات بارزة عديدة ذكرتنا بالتزاماتنا وعبرت عن دعمها الصريح للمؤتمر. ولقد افتتح الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي مون، المؤتمر في شهر كانون الثاني/يناير فأشار إلى أنه دعا المؤتمر إلى التحلي بروح التوافق، عندما كان المؤتمر على وشك اتخاذ قرار بشأن برنامج العمل في عام ٢٠٠٧، ولكن لم يتحقق ذلك. وجدد الأمين العام هذا النداء في عام ٢٠٠٨، فدعونا لا نخيب الأمل هذا العام.

لقد سمعنا بيانات هامة أخرى تطلب إلينا مباشرة أعمالنا الموضوعية، ومنها بيان الوزير التونسي للشؤون الخارجية، السيد عبد الوهاب عبد الله؛ ومدير الأمن النووي الوطني للولايات المتحدة، السيد توماس داغوستينو؛ والوزير الروسي للشؤون الخارجية، السيد سيرغي لافروف؛ والوزير الصيني للشؤون الخارجية، السيد يانغ جيشي.

ويشكل مشروع الإعلان CD/1840 المقدم في ١٣ آذار/مارس أوج ما توصلنا إليه بعد سنتين من المناقشات والعمل والتنقيح، وقد أتاحت خلالهما الفرصة لجميع الوفود لإبداء آرائها. ولدينا الآن بيان، أي برنامج

الرئيسة

عمل مقترح، حظي بتوافق شبه كامل في الآراء في هذا المؤتمر. وكما ندرك جميعاً، لن يسمح لنا ذلك بالشروع في التفاوض على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية فحسب، بل وسيمكننا، أيضاً، من مباشرة المناقشات الموضوعية لبنود ثلاثة أخرى من بنود جدول الأعمال، هي: نزع السلاح النووي ومنع الحرب النووية، والقضايا ذات الصلة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، والترتيبات الملائمة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها.

دعونا نعترف بأن مباشرة مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية دون وضع شروط مسبقة، كما طلبت ذلك منا جهات عديدة، سيتيح لنا فرصة لمواصلة تعيين المجالات التي تصادف فيها الوفود صعوبات. وعملية التفاوض، التي لن يمس الشروع فيها بالنتائج التي ستسفر عنها بأي شكل من الأشكال، هي بحد ذاتها الأساس الذي يمكن الاعتماد عليه لتوخي نتائج تكون مقبولة للجميع في هذه القاعة.

وسنواجه جميعاً، وبلدي لا يستثنى، صعوبات في بعض جوانب تلك المفاوضات، والإدعاء بأن الأمور ستسير بسهولة لن يفيد في شيء. لكن دعونا نضع دائماً الصورة الأكبر نصب أعيننا. لقد أفادت مجموعة من البيانات الهامة المقدمة على مر السنة أو النيف الماضية في تذكيرنا بأن التقدم المحرز في ميدان نزع السلاح المتعدد الأطراف أساسي بالنسبة إلى الأمن العالمي. فرأينا تقلص الترسانات النووية تقلصاً ملموساً على الصعيد العالمي، وستستمر على هذا المنوال - ويشهد على ذلك إعلان فرنسا في شهر آذار/مارس والتزام الولايات المتحدة وروسيا بالعمل على وضع صك ملزم قانوناً يخلف صك مفاوضات خفض الأسلحة الإستراتيجية (مفاوضات ستارت). ولقد شددت المملكة المتحدة أكثر من مرة على تعهدنا بالسعي لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. والخطوة الحيوية التالية التي سنخطوها في هذا الاتجاه هي وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة لصنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة. وما من دولة تدعي الاعتراض على ذلك. والأسلوب السليم لتسوية اختلافاتنا حول تفاصيل الأمور هو أسلوب التفاوض. ولا شك في أن العالم أصبح في حيرة اليوم أمام إخفاقنا حتى في الشروع في هذا المسار.

ونحن، أنا وزملائي في مجموعة الرؤساء الستة - نشكل فريقاً ومحفلاً وناقش الصعوبات التي يواجهها الجميع - ونمثل، بصفتنا تلك، كافة المجموعات الإقليمية الموجودة هنا. وأملنا قوي في أن يحظى بالاهتمام النداء الموجه من شخصيات سياسية خارجية من أجل العمل.

وأطلع ووفدي للتعاون البناء معكم جميعاً خلال فترة رئاسة المملكة المتحدة. وندعوا لإجراء مشاورات على مستوى الرؤساء الستة ومع رؤساء المجموعات الإقليمية صباح أيام الاثنين، وعقد الجلسات العامة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح صباح أيام الثلاثاء، ومن ثم، نود، في الوقت المتبقي من الأسبوع، مواصلة المشاورات المكثفة بالتعاون الوثيق مع زملائنا في مجموعة الرؤساء الستة، أي أننا سنطلع زملائنا في مجموعة الرؤساء الستة بصورة دائمة على ما نفعله، وستعقد مشاوراتنا على أساس ثنائي الأطراف بعيداً عن الأضواء، المسلطة في الجلسات العامة، بغية تعيين المجالات الأخرى التي نواجه فيها صعوبات ومعالجتها. وتحقيقاً لهذا الغرض،

الرئيسة

نعرب عن استعدادنا الخاص لتقبل أي اقتراح يود أحد الوفود تقديمه بشأن الوثيقة CD/1840، إن وُجِدَ بعد التشاور مع وفود أخرى أنه سيساعدنا على التوصل إلى توافق في الآراء. وهدفنا الصادق هو السعي لوضع حد للإحباط السائد ومباشرة العمل الهام، كما هو، الاقتداء بقول الرؤساء الستة المأثور الذي كان زميلنا التونسي هو أول من أفصح عنه، بما مفاده: "الشفافية. التعاون. الاستماع والمضي قدماً". تلك سنة هامة للغاية بالنسبة إلى الجميع في هذه القاعة.

وعندما نلقي نظرة على ما حققه مؤتمر نزع السلاح في الماضي، ونذكر معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية كمثالين غير حصريين عما أنجزه أسلافنا، نرى أهمية ما يمكن لنا تحقيقه لو استطعنا مباشرة أعمالنا الموضوعية. ويجب ألا نضيع الفرصة المتاحة لنا هذا العام لجعل مؤتمر نزع السلاح معقلاً، مرة أخرى، لعملية متعددة الأطراف في مجال تحديد الأسلحة. تحقيق ذلك في متناولنا تماماً. ويجب ألا ندع الفرصة تفوتنا.

أود الآن الرجوع إلى قائمة المتكلمين لهذا اليوم. أدرج على القائمة الوفدان التاليان اللذان يودان أخذ الكلمة. لدي السفير معاييري الذي يود التكلم باسم جمهورية إيران الإسلامية، والسفير راباكي الذي يود التكلم باسم بولندا.

السفير معاييري، لكم الكلمة.

السيد معاييري (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، اسمحوا لي بأن أستهل كلمتي بتهنئتك على تسلمكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. إنني واثق من أن المؤتمر سيحقق نتائج ناجحة بفضل مهارتكم الدبلوماسية وخبرتكم الواسعة. وأؤكد لكم تعاون وفدي التام معكم. وأود، أيضاً، أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد بالعمل القيم الذي أنجزه أسلافكم في هذا المنصب، السيد سمير لعبيدي، سفير تونس، والسيد أحمد أوزوجو، سفير تركيا، والسيد يفهين بيرشيدا، سفير أوكرانيا، أثناء فترة ترؤسهم للمؤتمر.

إن لمؤتمر نزع السلاح، بصفته المحفل الوحيد لإجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح، دوراً حاسماً في تعزيز تعددية الأطراف. ويجب السعي دائماً لصون هذا الدور، و يجب أن تبقى تعددية الأطراف والحلول المتفق عليها بين أطراف متعددة عماد أي مفاوضات قد تجرى في إطار مؤتمر نزع السلاح.

وكما سبق أن بينت في مناسبات عديدة في إطار هذا المحفل، يظل نزع السلاح النووي يشكل أولوية وفدي العليا في المؤتمر. وعدم إحراز أي تقدم في مجال نزع السلاح النووي يشكل تحدياً خطيراً للمجتمع الدولي. وأكبر خطر يهدد البشرية هو ذلك الناجم عن الحفاظ على قوات نووية استراتيجية وتعبوية ومواصلة تحديث تلك القوات، فضلاً عن ظهور مذاهب عسكرية جديدة ترسي أسساً موضوعية لإمكانية اللجوء إلى استعمالها، وبخاصة ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ومعاهدة عدم الانتشار لا تنص على حق الدول الحائزة للأسلحة النووية في الحفاظ على ترساناتها النووية إلى ما لا نهاية. فلهذه الدول التزامات، بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم

السيد معاري

الانتشار، لم تفِ بها بعد. ونعرب عن قلقنا إزاء الجهود التي بذلتها مؤخراً بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية لإعادة تفسير المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار وجعل التزاماتها بموجب ذلك الصك مشروطة. ولن نقبل أبداً هذه المحاولات، ونطلب إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي، بدون تأخير أو شروط، بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

إن الأسلحة النووية أسلحة غير مشروعة شأنها كشأن الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية، ويجب الاعتراف بعدم مشروعية الأسلحة النووية في اتفاقية للأسلحة النووية تكون ملزمة قانوناً. ولقد تم حظر فئتين من أسلحة التدمير الشامل بموجب الاتفاقيتين المعنيتين الملتزمين قانوناً، وهما اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية. وحث الأوان الآن لحظر وإزالة جميع الأسلحة النووية بشكل كامل. ونكرر نداءنا السابق بشأن إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي في إطار مؤتمر نزع السلاح، كأولوية قصوى وفي أقرب وقت ممكن. ويجب أن تفضي تلك المفاوضات إلى حظر حيازة وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة النووية حظراً قانونياً ونهائياً على جميع البلدان وإلى تدمير تلك الأسلحة الهمجية.

لا نزال نعتقد بأن إزالة الأسلحة النووية إزالة تامة هي الضمان المطلق بعدم استعمالها أو التهديد باستعمالها. وريثما تتم إزالة الأسلحة النووية إزالة تامة، يجب أن تمنح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات الأمن السلبية الفعالة عن طريق صك ملزم قانوناً. ونحتاج إلى إنشاء لجنة مخصصة في إطار مؤتمر نزع السلاح لمعالجة هذه المسألة أيضاً.

إن وفدي يعرب عن تقديره لكم ولرؤساء المؤتمر الآخرين لما تبذلونه من جهود لإعداد برنامج عمل للمؤتمر يأخذ في الاعتبار كل ما يساورنا من جوانب القلق. ونعتقد أن من خلال مراعاة الأولويات التي اعترف بها المؤتمر سابقاً، وأخذ آراء جميع الأعضاء الحاضرين في الاعتبار، وتطبيق النظام الداخلي، والتفاني، ستمكن من تزويد المؤتمر ببرنامج عمل متوازن وشامل ومقبول للجميع. ويود وفدي، وقد أوضحت لكم أولوياته في إطار مؤتمر نزع السلاح، أن يعرب لكم عن استعداده، لأسباب عملية وحرصاً على التصدي لشواغل الجميع، لبحث المواضيع الأساسية الأربعة التي حددها مؤتمر نزع السلاح من قبل، بإيلائها نفس الاهتمام. فلا بد لبرنامج عمل شامل ومتوازن من أن يستجيب لتلك الأولويات بالتساوي. ويجب علينا ألا نرجح أولوية على حساب الأولويات الأخرى.

وموقفنا، فيما يتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، موقف واضح. لقد بينت مراراً أننا نستصوب إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تكون شاملة، يمكن التحقق منها، وتغطي المخزونات الحالية. أي نريد، بعبارة أخرى، أن تُجرى عملية التفاوض على معاهدة محتملة في إطار ولاية شانون. ويقترح بعض الزملاء في مؤتمر نزع السلاح قبول البرنامج الآن بصيغته الحالية ومن ثم بيان مواقفنا وأولوياتنا أثناء المفاوضات. ولكننا نعتقد، مع كل احترامنا لآراء الآخرين، بأننا نحتاج إلى توخي الوضوح في تحديد أهدافنا. فعدم الوضوح هو أخطر داء يهدد النشاط الجماعي. وإن لم تتمكن من تسوية المسائل الآن لا ضمان لدينا بأننا ستمكن من تسويتها في غضون المفاوضات. لقد اتفقنا في وقت سابق على ولاية شانون. وقد أعيد تأكيدها، أيضاً، في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار. دعونا نلتزم بما اتفقنا وتفاهمنا عليه عوضاً عن التحرك في جو يكتنفه الغموض.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل إيران على البيان الذي قدمه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئيسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل بولندا، السفير راباكي.

السيد راباكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، نظراً إلى أنني آخذ الكلمة لأول مرة أثناء رئاستكم، ووضعاً في الحسبان أن تلك هي جلستكم الافتتاحية، أود أن أتقدم إليكم بأحر التهاني لتسلمكم هذا المنصب الهام وإن كان شاقاً وصعباً في نفس الوقت. أرحب ببيانكم الاستهلاكي وأود أن أؤكد لكم دعم الوفد البولندي لكم في جميع مساعيكم. وأود، أيضاً، أن أهنيء سلفكم في هذا المنصب، السيد يفهين بيرشيدا، سفير أوكرانيا، والأعضاء الآخرين في مجموعة الرؤساء الستة، وعلى وجه التحديد، سفير تونس وسفير تركيا، للمهارة الدبلوماسية التي أبدوها والجهود الدبلوماسية التي بذلوها والتي استفادت منها المناقشات الموضوعية والمشجعة التي أجريت خلال الدورة الأولى لمؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٠٨.

تعرب بولندا عن تأييدها التام للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لسيلوفينيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي يوم ١٥ أيار/مايو. وأود، إن سمحتم، أن أبين أيضاً، باقتضاب، موقف بولندا وتحليلها فيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح على ضوء الوضع الراهن.

أدركنا، بعد الجهود الكبيرة التي بذلتها بولندا وبذلها الرؤساء الآخرون لمؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٠٦ لإنعاش أعمال المؤتمر بإنشاء محفل الرؤساء الستة بغية إقامة تعاون وثيق، أن مؤتمر نزع السلاح لا يجوم في فراغ سياسي أو دولي. فمؤتمر نزع السلاح، كما أشار إليه السفير الألماني الموقر، محقاً، في بيانه المقدم في ٢٠ أيار/مايو، هو تحت تصرف المجتمع الدولي، بصفته المحفل المتعدد الأطراف الوحيد لإجراء مفاوضات نزع السلاح. ولكن، بعد قرابة العقد من الثبات الرائع، أعتقد بأن المجتمع الدولي سيقدم لنا، مع الأسف، ورقة حساب مستحقة الدفع قريباً جداً.

والنتائج الإيجابية التي أسفرت عنها الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار والمناقشات المكثفة التي أجريت في أثنائها، تبين وجود مجال للتحرك في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار، وأنه يمكن، في نهاية المطاف، التغلب على الركود السائد في منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد.

وبناء عليه، ترحب بولندا صراحة بمشروع المقرر المقدم في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨ من رؤساء دورة عام ٢٠٠٨ والمدرج في الوثيقة CD/1840، وتؤيده بصيغته الحالية. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن هذا الاقتراح يشكل حلاً وسطاً حسن الصياغة. وهو، بالإضافة إلى ذلك، لا يستتق أي نتائج جديدة قد تسفر عنها المفاوضات، ويسمح للوفود بعرض وتقديم كافة الاقتراحات أثناء المفاوضات.

وختاماً نحث جميع الدول الأطراف في مؤتمر نزع السلاح على أن تبدي أكبر قدر من المرونة لتشجيع مؤتمر نزع السلاح على استئناف أعماله الموضوعية. إنني واثق من أن قراراً كهذا سيكون له أثر كبير للغاية، ليس فقط في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، بل وفي البيئة الأمنية العالمية برمتها. كما سيساعد على المضي قدماً بالمفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف الجارية بشأن عملية نزع السلاح وسيقودنا إلى عالم آمن. هذا هو، في نهاية المطاف، الهدف المشترك الذي نتطلع جميعاً إلى تحقيقه.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل بولندا على البيان الذي أدلى به وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئيسة.

لا يوجد على قائمتي لهذا اليوم أي متكلم آخر. هل يود أي وفد آخر أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ لا يوجد أحد على ما يبدو.

بهذا نختتم عملنا لهذا اليوم. ستعقد الجلسة الرسمية القادمة للمؤتمر في هذه القاعة في تمام الساعة ١٠/٠٠ من يوم الثلاثاء، ٣ حزيران/يونيه.

علقت الجلسة

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠
